

(و) ممثل توغو (رئيس مجلس الأمن) رئيسها؛ ولكسمبرغ نائب رئيس وزرائها ووزير شؤون خارجيتها؛ والأرجنتين سكرتير الشؤون الخارجية؛ والمغرب وزير الشؤون الخارجية والتعاون؛ وجمهورية كوريا نائب وزير الشؤون الخارجية؛ ورواندا الممثل الدائم ووزير الدولة المكلف بالتعاون؛ والولايات المتحدة الممثلة الدائمة وعضو إدارة الرئيس.

(ز) لم يُدل ممثل الصومال ببيان.

(ح) إثيوبيا، وأذربيجان، وأوغندا، وبوروندي، وتوغو، ورواندا، والسنغال، وغابون، وغانا، وكينيا، والمغرب، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا.

(ط) إثيوبيا (بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي)، وأوغندا، وبوروندي، والسنغال، وغابون، وغانا، وكينيا، وموريتانيا، وموريشيوس، وناميبيا.

(ي) المؤيدون: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وباكستان، وتوغو، ورواندا، والصين، والمغرب.

المعارضون: لا أحد.

المتنعون: الأرجنتين، وأستراليا، وجمهورية كوريا، وغواتيمالا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

(ك) مقل غواتيمالا وزير شؤون خارجيتها.

## ١٥ - الحالة في ليبيا

### الفترة الانتقالية السابقة لانتخابات تموز/يوليه ٢٠١٢

### عرض عام

استمع المجلس، خلال الجلسة التي عُقدت في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بشأن مجموعة متنوعة من التحديات السياسية والأمنية التي تؤثر على المرحلة الانتقالية في ليبيا، منها افتقار السلطات الانتقالية إلى الشرعية الكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، وتزايد السخط الشعبي على أداء المجلس الوطني الانتقالي والحكومة المؤقتة، وضعف مؤسسات الدولة وهيكلها الأمنية، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، والغموض الذي يكتنف مستقبل مختلف الكنائب المسلحة والمقاتلين الثوار في البلد. وأشار الممثل الخاص إلى الدور التنسيقي الذي تؤديه البعثة في مجال المساعدات الدولية وإلى التدابير المتعلقة بانتشار الأسلحة وأمن الحدود. كما أشار إلى دور البعثة في توفير الدعم التقني للمجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الإنسان الذي أنشأ مؤخراً. وفي الختام، شدد على ضرورة دعم السلطات المؤقتة في ليبيا في معالجة ما تحدها من أولويات داخلية عوضاً عن دعم مصالح الجهات الفاعلة الخارجية الطويلة الأجل<sup>(٤١٩)</sup>.

واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمتها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وركزت فيها على ثلاث نقاط رئيسية هي: أولاً، ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي تحدث أثناء الاحتجاز؛ ثانياً، ضرورة وفاء

(٤١٩) S/PV.6707، الصفحات ٢-٨.

خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، عقد مجلس الأمن ١٨ جلسة بشأن الحالة في ليبيا، واعتمد بيانا رئاسيا واحدا، واتخذ قرارين في إطار الفصل السابع من الميثاق. وركز المجلس في مداواته تلك على التحديات الأمنية العديدة التي تواجه البلد، وعلى حالة حقوق الإنسان، والتطورات السياسية التي أعقبت انتخابات المؤتمر الوطني العام التي أُجريت في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتشكيل حكومة جديدة.

وقام المجلس بموجب قراره ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) بتعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتمديدتها مرتين، لمدة سنة واحدة في كل مرة<sup>(٤١٦)</sup>. وبموجب القرارين ذاتهما، أدخل المجلس أيضاً تعديلات على نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بصيغته المعدلة بالقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١)<sup>(٤١٧)</sup>. وكذلك عدل المجلس ولاية فريق الخبراء ومددها مرتين، لمدة ١٢ شهراً في المرة الأولى ثم لمدة ١٣ شهراً بعد ذلك<sup>(٤١٨)</sup>.

(٤١٦) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، انظر الجزء العاشر، القسم الثاني، "البعثات السياسية وبعثات بناء السلام".

(٤١٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن ليبيا، انظر الجزء السابع، القسم الثالث، "التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، وفقاً للمادة ٤١ من الميثاق".

(٤١٨) للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن فريق الخبراء، انظر الجزء التاسع، القسم الأول - باء، تحت العنوان "اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا".

وتحميد الأصول وحظر السفر<sup>(٤٢٣)</sup>. وأكد ممثل ليبيا، في بيانه، للمجلس أنه على الرغم من مختلف التحديات، فإن الانتخابات ستجرى في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وناشد المجتمع الدولي تقديم المزيد من المساعدة وطالبه بالإفراج عن أصول البلد المجددة لكي تُستخدم في أغراض منها مكافحة الإرهاب في الصحراء الكبرى<sup>(٤٢٤)</sup>.

وفي أعقاب ذلك بأسبوع، اجتمع المجلس مرة أخرى، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٢، للاستماع إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام الذي أوضح أن عملية التخطيط التي انخرطت فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أثبتت مجددا استمرار أهمية ولاية البعثة وساعدت في تحديد المجالات الخمس التي يتعين على البعثة الانخراط فيها بعمق أكبر خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، وهي التحول الديمقراطي والعمليات الانتخابية؛ والأمن العام؛ وانتشار الأسلحة وأمن الحدود؛ وحقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون؛ وتنسيق المساعدة الدولية. وأوضح أن دور الأمم المتحدة يتمثل في دعم الشعب الليبي أينما وحيثما دعت الحاجة إلى ذلك. واقترح أن تحافظ البعثة على أثر خفيف بهدف توفير خبرة عالية الجودة تتسم بالمرونة والتجاوب في شكل متكامل من الناحية الهيكلية، مما سيؤدي إلى تحقيق أقصى قدر من أثر منظومة الأمم المتحدة بأسرها<sup>(٤٢٥)</sup>. وركز ممثل ليبيا على التحديات التي تواجه ليبيا وعلى ارتفاع سقف تطلعات شعبها. وبينما أشار إلى الإنجازات التي حققتها حكومته، اعترف بوقوع بعض انتهاكات حقوق الإنسان. وطالب المجلس برفع الحظر المفروض على المعدات العسكرية والأسلحة، وذلك دعما لجهود حكومته الرامية إلى تحقيق الأمن، وأعرب عن تقديره للجهود الدولية التي بُذلت مؤخرا بهدف الإفراج عن الأصول المجددة<sup>(٤٢٦)</sup>.

وأخذ ممثل الاتحاد الروسي الكلمة فأعرب عن قلقه إزاء وقوع ضحايا من المدنيين نتيجة للغارات الجوية التي شنتها منظمة حلف شمال الأطلسي على ليبيا، وعن قلقه إزاء انتشار الأسلحة الليبية بصورة غير خاضعة للرقابة في المنطقة<sup>(٤٢٧)</sup>. ورد ممثلو كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا على ذلك بالقول إن لجنة التحقيق

(٤٢٣) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٤٢٤) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٤٢٥) S/PV.6731، الصفحات ٢-٥.

(٤٢٦) المرجع نفسه، الصفحات ٥-٩.

(٤٢٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

السلطات الليبية بسرعة بالتزامها بجعل العدالة الانتقالية حقيقة واقعة؛ وثالثا، ضرورة قيام السلطات الليبية باستخدام المجتمع المدني، بما في ذلك جماعات النساء والشباب، باعتباره موردا رئيسيا في معالجة التحديات الاجتماعية والسياسية. كما حددت حالة الأشخاص الذين تعرضوا للتشريد الداخلي القسري وغير الطوعي وحالة النساء في ليبيا على أنهما مجالان مثيران للقلق. وأشارت، فيما يتعلق بالتحقيق الجاري في احتمال مقتل المدنيين نتيجة عمليات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أن استنتاجاتها ستقدم معلومات عن مدى قيام قوات منظمة حلف شمال الأطلسي باتخاذ جميع التدابير الممكنة لحماية المدنيين، وتفصيل الأحداث التي قُتل فيها مدنيون أو أصيبوا بجراح، والإجراءات التصحيحية المتخذة<sup>(٤٢٠)</sup>.

وأكد ممثل ليبيا في بيانه أن الأوضاع في بلده ليست ناصعة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إنشاء حكومة مؤقتة ومجلس وطني انتقالي وفي اعتماد قانون انتخابي وقانون عدالة انتقالية، لا تزال هناك تحديات فيما يتعلق بمعاملة جماعات الطوارق وتاورغاء من الليبيين وغير الليبيين، وغياب الهياكل الإدارية، والمصالحة الوطنية، وإشراك المقاتلين المسلحين في فترة ما بعد انتهاء النزاع في ليبيا، وتمثيل المرأة. ودافع عن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا وأشاد به، وشكر المجلس "الذي اتخذ قرارا تاريخيا عظيما لإنقاذ وطنه"<sup>(٤٢١)</sup>.

ووصف الممثل الخاص للأمين العام، في الإحاطة التي قدمها في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، الطابع السلمي الذي اتسمت به الاحتفالات بالذكرى السنوية الأولى لانطلاق الثورة، رغم الهواجس الأمنية. وبينما تحدث باستفاضة عن التحديات العديدة التي تواجه الحكومة، أشار إلى التقدم المحرز في توفير الأمن مع اعتماد قانون العدالة الانتقالية وقانون الانتخابات ومع إرساء سلطة الدولة. ووصف كذلك الدور الداعم الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عدد من المجالات الرئيسية مثل انتشار الأسلحة، وأمن الحدود، وإعادة تأهيل الشرطة، وحقوق الإنسان<sup>(٤٢٢)</sup>. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن أعمال اللجنة وتنفيذ حظر الأسلحة

(٤٢٠) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١١.

(٤٢١) المرجع نفسه، الصفحات ١١-١٥.

(٤٢٢) S/PV.6728، الصفحات ٢-٨.

اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي قدم تقريراً بشأن أخطار وتحديات انتشار الأسلحة من ليبيا إلى المنطقة وبشأن تنفيذ الحظر المفروض على الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول<sup>(٤٣٢)</sup>.

#### إنشاء مؤسسات ديمقراطية في ظل استمرار التحديات الأمنية

استمع المجلس، خلال جلسته المعقودة في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمم العام بشأن الانتخابات التي أُجريت في ٧ تموز/يوليه. وقد مثل تنظيم هذه الانتخابات إنجازاً استثنائياً، على الرغم من الحوادث العنيفة والجهود التي بذلها بعض الجماعات لتخريبها. ونوه بالقرار الذي اتخذته المجلس الوطني الانتقالي، تجاوباً مع شواغل شرق ليبيا، بعدم إسناد صياغة مشروع الدستور إلى المؤتمر الوطني، بل إلى لجنة دستورية مكونة من ٦٠ عضواً يمثلون بالتساوي مناطق ليبيا التاريخية الثلاث. وشدد على ضرورة الملحة للتوصل إلى اتفاق بين أعضاء المؤتمر الوطني بشأن تشكيل الحكومة الجديدة التي ستواجه تحديات عديدة في قطاعات العدالة والأمن والدفاع، بما في ذلك أمن الحدود، وإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب ومراقبة الأسلحة، وكذلك في ميادين أخرى مثل بناء مؤسسات دولة حديثة، ومحاربة الفساد في إدارة ثروة البلد، وتنويع الاقتصاد وإيجاد فرص العمل، والتنظيم السليم للعمالة المهاجرة. وبينما أعرب عن ثقته في استمرار التعاون بين الحكومة الجديدة والبعثة في المجالات التي تنشط البعثة فيها بالفعل من قبيل دعم التحول الديمقراطي، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، واستعادة الأمن العام، ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة، أعرب عن قلقه إزاء عدم كفاية قدرات البعثة لتنفيذ العنصر الخامس من الولاية الذي يتمثل في دعم الجهود الليبية في تنسيق المساعدات الدولية<sup>(٤٣٣)</sup>.

وأكد ممثل ليبيا في بيانه أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة وأُجريت وفقاً لجميع المعايير الدولية. وأعرب عن امتنانه لمجلس الأمن وللبعثة للدور الذي اضطلعوا به في ذلك<sup>(٤٣٤)</sup>.

الدولية التابعة لمجلس حقوق الإنسان قد خلصت إلى أن منظمة حلف شمال الأطلسي شن حملة بالغة الدقة مع تصميم واضح على تفادي وقوع ضحايا من المدنيين، وفقاً لمعايير تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي وبما يتفق تماماً مع ولاية الأمم المتحدة<sup>(٤٣٨)</sup>. وردّد ممثل الصين ما أعرب عنه الاتحاد الروسي من قلق تجاه حملة منظمة حلف شمال الأطلسي أو تجاه انتشار الأسلحة<sup>(٤٣٩)</sup>. وأخيراً، طمأن ممثل ليبيا المجلس بأن حكومته قد حققت في ظروف وفاة "كل ليبي مدني" وقد حصلت على تعاون منظمة حلف شمال الأطلسي في ذلك. وقال إن المسألة ينبغي ألا تُستخدم موضوعاً للدعاية السياسية أو أن تمنع المجتمع الدولي من التدخل في دول أخرى تتعرض لشعوبها "للقتل والتنكيل في هذه اللحظة على أيدي حكماها"<sup>(٤٣٠)</sup>.

وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، قدم الممثل الخاص للأمم العام إحاطة إلى المجلس بشأن الأعمال التحضيرية لأولى انتخابات تُجرى في ليبيا منذ أكثر من ٤٥ سنة. وقدم كذلك إحاطة إلى المجلس بشأن النزاعات المحلية وتصاعد التوترات. وأبلغ المجلس أن الحكومة استجابت بسرعة، في كل حالة من تلك الحالات، عن طريق نشر القوات واللجوء إلى جهود الوساطة، وقال إن الاستجابة السريعة ضرورية لنزع فتيل التوترات المحلية ومنع ترسخها. وأشار إلى أن البلد، وإن كان يواجه اضطرابات ناجمة عن مشاعر الاستياء في أوساط بعض الكتل المسلحة، فهو يشهد تقدماً اقتصادياً. وعلى الرغم من ذلك، فقد أجهد حجم التحديات، بالإضافة إلى الآمال العريضة للشعب الليبي في تحقيق تقدم ملموس وسريع، النظام السياسي المؤقت. وتحدث باستفاضة بصفة خاصة عن المسائل الرئيسية من قبيل إدماج المقاتلين الثوار، ومعاملة المحتجزين، ومراقبة الأسلحة، وأمن الحدود، وهي مسائل تمثل تحديات ملحة يتعين تسويتها من خلال إجراء عمليات انتخابية مشروعة مبكرة. وأطلع المجلس على ما تم إحرازه من تقدم وأشاد بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والسلطات الليبية لما تبذلانه من جهود للمضي قدماً بالعملية الانتخابية ولإرساء دولة فاعلة تقوم على سيادة القانون والديمقراطية<sup>(٤٣١)</sup>. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها رئيس

(٤٣٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٤٣٣) S/PV.6807، الصفحتان ٢-٧.

(٤٣٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١.

(٤٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٤٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٤٣١) S/PV.6768، الصفحتان ٢-٩.

لتقييم احتياجات المرشدين داخليا وتقديم المساعدة لهم. وأشار إلى أن الأوضاع الأمنية لا تزال محفوفة بالمخاطر، رغم إحراز بعض التقدم فيها. وشدد على ضرورة اتخاذ قرارات سريعة وفعالة في مجال السياسات العامة وتدابير عملية في مجال إصلاح قطاع الأمن وتفعيل السلطة القضائية بشكل كامل بحيث يُحاسب الجناة وتُحترم سيادة القانون<sup>(٤٣٧)</sup>. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي قدم تقارير عن الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة في ١١ أيار/مايو و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، دار الأول منهما حول تنفيذ حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة، والثاني حول المسائل المتصلة بانتشار الأسلحة<sup>(٤٣٨)</sup>.

وفي الجلسة المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدّم الممثل الخاص للأمن العام إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات المتصلة بعملية وضع الدستور، وإصلاح قطاع الأمن، وأمن الحدود، والمصالحة الوطنية، والعدالة الانتقالية. وأوضح أن الحالة الأمنية في ليبيا لا تزال محفوفة بالمخاطر، رغم أن الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن قد بدأت في ضمان قدر أكبر من الاتساق. وفي سياق جهود المصالحة الوطنية، أشار إلى أن هناك توجهها قويا لدى بعض القوى السياسية إلى زيادة تهميش الأشخاص المرتبطين بالنظام السابق بعد أن تمّ تقديم اقتراح قانون "للعزل السياسي". وشجعت البعثة على إجراء مشاورات بشأن هذا الاقتراح، والنظر بعناية في آثاره المحتملة وغير المرغوب فيها على المصالحة والتماسك الاجتماعي. وسلّط الممثل الخاص الضوء على المساعدة التقنية التي تقدمها البعثة إلى السلطات الليبية في استحداث مؤسسات وعمليات تتسم بالفعالية، وعلى المشورة المقدمة إلى مكتب المدعي العام بشأن تنفيذ استراتيجية ادعاء عام شاملة<sup>(٤٣٩)</sup>. وأكد ممثل ليبيا أن حكومته تعتمد على البعثة في هذه المرحلة الحرجة، واعتبر أنه من المهم أن تبقى البعثة في ليبيا نظراً لدورها الاستشاري في مجالات إصلاح قطاع الأمن وإعداد الدستور والانتخابات<sup>(٤٤٠)</sup>.

(٤٣٧) S/PV.6857، الصفحات ٢-٦.

(٤٣٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٣٩) S/PV.6912، الصفحات ٢-٦.

(٤٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

وفي ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أي بعد يوم واحد من تعرض الوجود الدبلوماسي للولايات المتحدة في بنغازي لهجوم، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، الذي أدان الهجوم بأشدّ العبارات، وقال إن هذا الحادث، بالاقتران مع موجة الاغتيالات التي شملت أفراد الأمن في بنغازي وسلسلة التفجيرات في طرابلس والهجمات على الأضرحة الصوفية، يبرز التحديات الأمنية التي تواجه السلطات في ليبيا. وفي الوقت نفسه، أشار إلى الطابع التاريخي لنقل السلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام الذي يضم ٢٠٠ عضو في ٨ آب/أغسطس وانتخاب المؤتمر للرئيس، ونائبي الرئيس، ورئيس الوزراء. ومع ذلك، دكر المجلس بأنه يتعين على المؤتمر الوطني العام معالجة عدة أولويات عاجلة، منها بدء الحوار بشأن المصالحة الوطنية، وتعزيز قدرته على ممارسة الرقابة على الحكومة، ومنع الفساد المنهجي، وسن قانون بشأن الحكم المحلي. وأضاف قائلاً إن البعثة قامت، سعياً منها لمساعدة الحكومة، بتعزيز قدرتها الاستشارية وتكثيف جهودها الرامية إلى تعزيز التنسيق الدولي لدعم إدارة قطاع الأمن. وبينما كرر التعليقات الواردة في إحاطاته السابقة المقدمة إلى المجلس بشأن التحديات المستمرة، رحب بإطلاق سراح ١٣٠ محتجزاً خلال شهر آب/أغسطس في خطوة أولى هامة نحو حل مسألة حالات الاحتجاز ذات الصلة بالنزاع. وأكد أن البعثة تعمل بشكل وثيق مع السلطات الليبية في مجالات الإصلاح القضائي<sup>(٤٣٥)</sup>. وأخذ ممثل ليبيا الكلمة فجدد إدانة حكومته للهجوم الذي حدث في ١١ أيلول/سبتمبر وأكد للمجلس أن مرتكبي تلك الجريمة البشعة سيقدّمون إلى العدالة<sup>(٤٣٦)</sup>.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أي بعد مرور عام على تحرير ليبيا، قدّم الممثل الخاص الجديد للأمن العام إحاطة إلى المجلس بشأن تشكيل الحكومة الجديدة في ليبيا والأولويات التي حددتها في مجالات الشؤون الداخلية، ولا سيما في المسائل المتصلة بالأمن، وكذلك إعادة التعمير والتنمية الاقتصادية. وأبلغ المجلس كذلك عن العمليات العسكرية التي شنتها السلطات الليبية في بني وليد لبيسط سلطة الدولة فيها وعن شواغل الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين وعودة النازحين داخليا. وأضاف أن البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري أوفدا أربع بعثات إلى داخل بني وليد وحوّلها

(٤٣٥) S/PV.6832، الصفحات ٢-٥.

(٤٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

## تعديل نظام الجزاءات وولايات البعثة وفريق الخبراء

في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، اتخذ المجلس بالإجماع، وهو يتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، القرارين ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣). وفي كلا القرارين، مدد المجلس ولايات فريق الخبراء والبعثة وعدّلها لتمكين البعثة من مساعدة السلطات الليبية في تحديد احتياجاتها وأولوياتها الوطنية وكذلك لتمكينها من تقديم المشورة الاستراتيجية والتقنية لها تبعاً لذلك. وكذلك عدّل المجلس نطاق نظام الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بصيغته المعدلة بالقرار ٢٠٠٩ (٢٠١١).

وفي الجلسة المعقودة في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣، قدم الممثل الخاص للأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن المناسبات التي نُظمت في ١٥ و ١٧ شباط/فبراير احتفالاً بالذكرى السنوية الثانية للثورة في ليبيا، والتي رافقتها مطالب بتحقيق مزيد من الاستقرار وبوضع حد للتمهيش السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعاني منه شرق البلد. وكرر الإعراب عن قلقه إزاء الأزمة السياسية الناجمة عن اقتراح قانون للعزل السياسي وإزاء الوضع الأمني العام وظروف المحتجزين. وأوضح أن تحسين الوضع الأمني في البلد يعوقه ضعف مؤسسات الدولة وآليات التنسيق الأمني. وأضاف أن تحقيق التحول الديمقراطي في ليبيا يقتضي إجراء حوار شامل للجميع يفضي إلى المصالحة الوطنية. وفي الختام، أشار إلى أن الأمين العام قد اقترح تمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً إضافية لتمكين البعثة من مواصلة مساعدة الدولة الليبية في تحديد أولوياتها الوطنية المتصلة بعملية التحول الديمقراطي، وذلك تمثيلاً مع طلب السلطات الليبية<sup>(٤٤١)</sup>. وقدم رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات التي حدثت في الفترة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣. وقدم كذلك إحاطة إلى المجلس بشأن محتوى التقرير النهائي لفريق الخبراء بشأن تنفيذ نظام الجزاءات وأكد أن اللجنة وافقت على اتخاذ إجراءات متابعة بشأن خمس من جملة توصيات الفريق الثماني<sup>(٤٤٢)</sup>.

وأكد ممثل ليبيا في بيانه أنه تم إحراز تقدم في قطاعي الأمن والعدالة، رغم جسامته التحديات الأمنية التي يواجهها البلد وصعوبتها. وشدد على الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز المصالحة

(٤٤١) S/PV.6934، الصفحات ٢-٥.

(٤٤٢) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

الوطنية، وإعادة إدماج المشردين داخلياً، وإعادة بناء مجموعة متنوعة من المؤسسات الوطنية. وفي الختام، طلب إلى المجلس تقديم المساعدة في عملية استرجاع الأموال المخفية<sup>(٤٤٣)</sup>.

## تدهور الحالة الأمنية والانقسامات الداخلية

في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحادث الذي وقع في بنغازي في ٨ حزيران/يونيه، حين تحولت مظاهرة سلمية خارج ثكنة لإحدى الكتائب المسلحة إلى تبادل لإطلاق النار خلف عدة قتلى وجرحى. وفي أعقاب ذلك الحادث، نُقل الإشراف على عدة ثكنات تابعة للكتائب في بنغازي إلى الجيش الليبي، وكلف المؤتمر الوطني العام الحكومة بمهمة إدماج الكتائب المسلحة التي لا تزال خارج نطاق سيطرة الدولة. وقدم الممثل الخاص أيضاً تقريراً عن اعتماد قانون العزل السياسي الذي يستبعد الأفراد الذين كانوا مرتبطين بالنظام السابق من الحياة العامة لمدة ١٠ سنوات وعمّا قد ينجم عنه من آثار. وشدد على الحاجة الماسة إلى اعتماد قانون عدالة انتقالية يتركز على التماس الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر. وأشار إلى ما تؤديه البعثة من عمل لمساعدة السلطات الليبية في مختلف المجالات، بما فيها عملية العدالة الانتقالية، وحالات الاحتجاز المتصل بالنزاع، والأعمال التحضيرية لانتخابات الجمعية التأسيسية. وأوضح كذلك طبيعة الجدل الدائر بشأن دور البعثة وما يتصوره البعض من اتباعها نهجاً تدخلياً في أعقاب اتخاذ القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) بموجب الفصل السابع والجهود التي تبذلها البعثة من أجل تبديد التصورات الخاطئة والتوقعات الزائفة<sup>(٤٤٤)</sup>.

واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)<sup>(٤٤٥)</sup>، الذي قدم تقريراً عن إجراءات متابعة التوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء<sup>(٤٤٦)</sup>.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام بشأن المسائل السياسية والأمنية العديدة التي تمس البلد. وأشار إلى أن العوامل المؤثرة الإقليمية

(٤٤٣) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٩.

(٤٤٤) S/PV.6981، الصفحات ٢-٦.

(٤٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٤٦) S/2012/163

والصعوبات التي واجهها فريق الخبراء في الحصول على ردود من بعض الدول الأعضاء على طلباته بالزيارة<sup>(٤٥١)</sup>.

وخلال الجلسة المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أصدر المجلس بياناً رئاسياً أعرب فيه عن قلقه الشديد إزاء تدهور الحالة الأمنية والانقسامات السياسية التي تهدد بتقويض عملية الانتقال إلى الديمقراطية في ليبيا. ورحب المجلس بالجهود التي تبذلها البعثة لتيسير حوار وطني شامل، وأشار إلى أن اعتماد الدستور شرط حاسم لتوفير الإطار اللازم لتحقيق أمن ليبيا وازدهارها في المستقبل. وأدان المجلس بشدة قتل المتظاهرين العزل في طرابلس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ودعا إلى إحراز تقدم عاجل صوب تبني نهج وطني شامل إزاء نزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها في الحياة المدنية. وأكد المجلس أيضاً الحاجة الملحة إلى تعزيز المؤسسة العسكرية ومؤسسة الشرطة في ليبيا، وأعرب عن قلقه إزاء التهديد الناجم عن الأسلحة والذخائر غير المؤمنة في ليبيا وعن انتشارها، وأدان حالات التعذيب وسوء المعاملة<sup>(٤٥٢)</sup>.

ولاحظ ممثل ليبيا في بيانه أن حكومته قد توصلت إلى استنتاجات مختلفة عن تلك الواردة في البيان الرئاسي، بيد أن فكرتها العامة، التي فحواها هو دعم الشعب الليبي والجهود التي تبذلها السلطات المنتخبة مؤخراً في التعجيل بالتحول الديمقراطي، هي محل تقدير كبير. وأكد موقف السلطات الليبية المبدئي والتزامها بمنع عمليات القتل خارج نطاق القضاء والمعاملة اللاإنسانية وشدد على أن المؤتمر الوطني العام والحكومة مصممان على تعزيز سلطة الدولة وفرض سيادة القانون<sup>(٤٥٣)</sup>.

### الإحاطات الإعلامية النصف سنوية للمحكمة الجنائية الدولية

قدّم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إحاطة إلى المجلس، في أربع مناسبات، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ففي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أبلغ المدعي العام المجلس بأن ليبيا قد قدمت طعناً في مقبولة الدعوى المرفوعة في قضية سيف الإسلام القذافي، وذلك لإجراء تحقيق وطني معه. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ المحكمة التي تقدم فيها دولة مثل

(٤٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٤٥٢) S/PRST/2013/21

(٤٥٣) S/PV.7083، الصفحتان ٢ و ٣.

والخلافات السياسية بين مختلف القوى، وتعطيل صادرات النفط، وعدم وجود قانون بشأن العدالة الانتقالية أجهدت العمليات السياسية الجارية في البلد، ولو أن بعض التقدم قد أُحرز في عملية وضع الدستور. وأشار إلى أن المشاكل الأمنية لا تزال تشكل الشغل الشاغل وشدد على أهمية الحوار الوطني من أجل التغلب على خيبة الأمل من العملية السياسية<sup>(٤٤٧)</sup>. واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) عن إجراءات المتابعة التي اتخذتها اللجنة بشأن توصيات فريق الخبراء وعن الاتفاق المبرم مع الإنترنت بشأن النشرات الخاصة المشتركة بين الإنترنت ومجلس الأمن<sup>(٤٤٨)</sup>. وأقر ممثل ليبيا بالصعوبات التي تواجهها السلطات الليبية ودعا إلى مواصلة تقديم الدعم من المجلس ومن جميع الدول الأعضاء<sup>(٤٤٩)</sup>.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلس عن وقوع مظاهرات شعبية حاشدة في طرابلس، وبنغازي، ودرنة أعرب السكان المدنيون من خلالها عن حالة الإحباط التي تعترضهم بشأن العملية السياسية وعن عدم ثقتهم في الكنائس المسلحة، كما أبلغ المجلس عن وقوع اشتباكات مسلحة بين المدنيين والكنائس المسلحة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة الاستقرار، فإن ضعف قدرات مؤسسات الدولة العسكرية والسياسية لا يزال يثير قلقاً بالغاً. وقال إن الجماعات في البلد قد أساءت فهم الطلب الذي تقدمت به البعثة بتعزيز حماية مبانيها، إذ ظن بعض هذه الجماعات أن الترتيب المقترح يشكل تمهيداً لتدخل دولي. وكرر الإعراب عن قلقه إزاء حالة المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع، على الرغم من بعض التحسينات ومن اعتماد قانون جديد بشأن العدالة الانتقالية. وأبلغ المجلس أيضاً عن مساهمة البعثة في الأعمال التحضيرية للحوار الوطني من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنية<sup>(٤٥٠)</sup>.

واستمع المجلس أيضاً إلى إحاطة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن تنفيذ تدابير الجزاءات

(٤٤٧) S/PV.7031، الصفحات ٢-٥.

(٤٤٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٤٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٤٥٠) S/PV.7075، الصفحات ٢-٥.

الدولية بإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن طعن السلطات الليبية في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد [سيف الإسلام] القذافي واعتزامها الطعن في مقبولية الدعوى المرفوعة ضد السنوسي. وأشارت إلى اعتماد القانون ٣٨، الذي يمنح العفو، على المستوى الوطني، عن الأعمال التي جعلتها ثورة ١٧ شباط/فبراير ضرورية، والقانون ٣٥ الذي يكفل عدم استثناء الأعمال التي تُعتبر انتهاكا للقانون الدولي ولعهود حقوق الإنسان من أحكامه. وعلاوة على ذلك، ذكرت أن مكتبها يواصل جمع الأدلة بشأن عدة ادعاءات، تتعلق بعضها بالاغتصاب والعنف الجنسي<sup>(٤٦٠)</sup>. أما في ما يتعلق بالطعن في مقبولية الدعوى، فقد شجع بعض الممثلين على المحكمة أمام المحاكم الوطنية باعتبارها خيارا أوليا<sup>(٤٦١)</sup>، في حين أعرب آخرون عن شكوكهم الجديدة تجاه قدرة ليبيا على ضمان إجراءات قانونية عادلة<sup>(٤٦٢)</sup>. ودعت عدة بلدان إلى مواصلة التعاون بين ليبيا والمحكمة. وسلط ممثل ليبيا الضوء على خطة حكومته للتعامل مع جوانب مختلفة تتعلق بتفعيل النظام القضائي، والتعامل مع كل جريمة، بغض النظر عن هوية الضحية أو المتهم<sup>(٤٦٣)</sup>.

وفي ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، قدمت المدعية العامة إفادة عن المذكرة الجوابية التي أودعها مكتبها ردّاً على طعن ليبيا بشأن مقبولية الدعوى في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وأضافت أن قضية القذافي قد وصلت إلى مرحلة لم يتبقَّ فيها سوى بت الدائرة في الدفوعات المقدمة من الطرفين. وقالت إن مكتبها يعكف حالياً على توثيق أخطر الجرائم التي ارتكبتها مسؤولو نظام القذافي السابق، الذين يوجد بعضهم خارج ليبيا، وأعربت عن قلقها إزاء مزاعم عن ارتكاب قوات المتمردين لجرائم. وفي الختام، شددت على أنها بصفتها مدعية عامة لا يجوز لها الخوض في الاعتبارات السياسية ولا أن تمطط تفسير نظام روما الأساسي. وبالمثل، لا ينبغي للمجلس ولا لأعضائه أو لأي دولة محاولة التدخل في العمليات القضائية للمحكمة<sup>(٤٦٤)</sup>.

هذا الطعن. وأبلغ المجلس أيضا بأن السلطات الموريتانية قد ألقت القبض على متهم ثانٍ، هو عبد الله السنوسي، وأن مكتبه يقوم أيضا بجمع المعلومات عن الأنشطة التي يقوم بها خارج ليبيا كبار المسؤولين في عهد القذافي. ودعا إلى وضع استراتيجية وطنية شاملة للتصدي لجميع الجرائم وإنهاء الإفلات من العقاب وكذلك إلى تفكيك جميع مراكز الاحتجاز غير الرسمية وغير المعترف بها. وقدم معلومات عن لجنة التحقيق الدولية وعن الاستنتاج الذي توصلت إليه بأن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تستهدف المدنيين في ليبيا عمدا<sup>(٤٥٤)</sup>. وبينما فضل ممثلا باكستان والمغرب إعطاء الأولوية إلى الولايات القضائية الوطنية<sup>(٤٥٥)</sup>، آثرت أغلبية الدول الأعضاء ترك أمر اتخاذ القرار في ذلك لقضاة المحكمة، فيما دعا ممثلا جنوب أفريقيا وغواتيمالا إلى التعاون بين المحكمة والمحكمة الوطنية بغض النظر عما ستقره المحكمة بشأن الطعن في مقبولية الدعوى<sup>(٤٥٦)</sup>.

وطالب ممثل الاتحاد الروسي بمقاضاة معارضي القذافي، وأعرب، إلى جانب ممثل الصين، عن القلق إزاء الخسائر المدنية التي نجمت عن أنشطة منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا<sup>(٤٥٧)</sup>. وشدد عدة ممثلين على أهمية وضع جميع المحتجزين تحت سيطرة السلطات الوطنية<sup>(٤٥٨)</sup>. وأكد ممثل ليبيا قدرة بلده على إجراء محاكمات عادلة وشفافة تستوفي جميع الضمانات المنصوص عليها في القانون الدولي وأعرب عن اعتزام السلطات القضائية الليبية التحقيق في ادعاءات التعذيب والجرائم التي ارتكبتها المتمردون ضد المحتجزين. وفي الختام، أكد من جديد قناعة السلطات الليبية بأن الاستراتيجية التي استخدمها قادة منظمة حلف شمال الأطلسي كانت تهدف حصراً لحماية المدنيين من العنف الموجه ضدهم من قبل قوات القذافي<sup>(٤٥٩)</sup>.

وفي جلسة الإحاطة المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قامت المدعية العامة الجديدة للمحكمة الجنائية

(٤٥٤) S/PV.6772، الصفحات ٢-٤.

(٤٥٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (باكستان)؛ والصفحة ١٠ (المغرب).

(٤٥٦) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١١ (جنوب أفريقيا).

(٤٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (الصين).

(٤٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (غواتيمالا)؛ والصفحة ١١ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٢ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٦ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (توغو)؛ والصفحة ١٩ (أذربيجان).

(٤٥٩) المرجع نفسه، الصفحات ١٩-٢١.

(٤٦٠) S/PV.6855، الصفحات ٢-٤.

(٤٦١) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (توغو)؛ المرجع نفسه، الصفحة ٨ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحة ١٣ (باكستان)؛ والصفحة ١٥ (المغرب).

(٤٦٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥ (كولومبيا)؛ والصفحتان ٦ و ٧ (الاتحاد الروسي).

(٤٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

(٤٦٤) S/PV.6962، الصفحات ٢-٤.

إجراء التحقيقات بصورة فعالة. وبينما أعربت عن تقديرها للمكاسب التي تحققت نحو نظام يقوم على سيادة القانون، أبدت قلقها إزاء معاملة المحتجزين والأقليات. وأطلعت المجلس على آخر المستجدات بشأن القرارات الصادرة في قضيتي السنوسي وسيف الإسلام القذافي. وفيما يتعلق بالقضية الأخيرة، أكدت أن تسليم السيد [سيف الإسلام] القذافي إلى عهدة المحكمة التزام يقع على عاتق حكومة ليبيا. وشددت أيضا على الجهود المشتركة المكتملة لبعضها بعضاً والتي تبذلها حكومة ليبيا والمحكمة من أجل التحقيق مع جميع مرتكبي الجرائم ومقاضاتهم، وتحقيقاً لهذه الغاية، أبلغت المجلس عن إبرام مذكرة تفاهم بشأن تقاسم الأعباء<sup>(٤٦٨)</sup>. وكرر ممثل ليبيا التأكيد على حرص حكومته على التكامل القضائي معرباً عن أمله في أن تعترف المحكمة قريباً بأن ليبيا هي التي تتولى مسؤولية محاكمة سيف الإسلام القذافي<sup>(٤٦٩)</sup>.

(٤٦٨) S/PV.7059، الصفحات ٢-٤.

(٤٦٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

واشتكى ممثل الاتحاد الروسي من عدم إحراز تقدم في محاكمة الأفراد الذين ارتكبوا جرائم خطيرة وكرر شكوكه الشديدة في أن تكون الظروف في ليبيا مؤاتية لتطبيق إجراءات قانونية عادلة<sup>(٤٦٥)</sup>. وعلى العكس من ذلك، أشار ممثل رواندا إلى أن المحكمة قد أخفقت في الارتقاء إلى مستوى التطلعات المعلقة عليها بتحقيق عدالة دولية مستقلة عن التدخل السياسي، وكانت انتقائية في أساليب تحقيقها ومقاضاة الجناة<sup>(٤٦٦)</sup>. وفي الختام، أشار ممثل ليبيا إلى أن العلاقة بين المحكمة والحكومة الليبية تقوم على أساس التكامل والتعاون، معرباً عن أمله في أن تتعاون الدول معهما في تقديم جميع المتهمين إلى العدالة<sup>(٤٦٧)</sup>.

وفي الجلسة المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قالت المدعية العامة إن الحالة الأمنية في ليبيا تعيق قدرة مكتبها على

(٤٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٤٦٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(٤٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

## الجلسات: الحالة في ليبيا

موضوع الجلسة وتاريخها	النند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الامتنعون)
S/PV.6707 ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	جميع المدعويين
S/PV.6728 ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	البرتغال (بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، وجميع المدعويين
S/PV.6731 ١٧ آذار/مارس ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129)		ليبيا (رئيس الوزراء)	الممثل الخاص للأمين العام	الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والولايات المتحدة، وجميع المدعويين
S/PV.6733 ١٢ آذار/مارس	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/129)		ليبيا	ليبيا	القرار ٢٠٤٠ (٢٠١٢) ١٥-٠٠-١٥ (المتخذ)



مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
٢٠١٢	رسالة مؤرخة ٧ آذار/ مارس ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2012/139)	والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة			بموجب الفصل السابع)
S/PV.6768 ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢	رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والممثل الخاص للأمين العام	ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	البرتغال (بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.6772 ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢		ليبيا	المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	
S/PV.6807 ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين	
S/PV.6832 ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2012/675)	ليبيا	وكيل الأمين العام للشؤون السياسية	جميع المدعويين	
S/PV.6855 ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢		ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	
S/PV.6857 ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	البرتغال (بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.6912 ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام	جميع المدعويين	
S/PV.6934 ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)	مشروع قرار مقدم من أستراليا، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمغرب، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة	ليبيا (رئيس الوزراء)	رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، وجميع المدعويين	القرار ٢٠٩٥ (٢٠١٣) (المتخذ بموجب الفصل السابع)
S/PV.6962 ٨ أيار/مايو ٢٠١٣		ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعويين	

الجزء الأول - النظر في المسائل التي تقع في إطار مسؤولية  
مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين

مجلس الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة ٣٧	الدعوات عملاً بالمادة ٣٩ وغيرها المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون - المعارضون - الممتنعون)
S/PV.6981 ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7031 ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/516)		ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، وجميع المدعوين	
S/PV.7059 ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣			ليبيا	المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوين	
S/PV.7075 ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			ليبيا	الممثل الخاص للأمين العام رواندا (بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، والممثل الخاص للأمين العام	
S/PV.7083 ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣			ليبيا	جميع المدعوين	S/PRST/2013/21

## ١٦ - الحالة في مالي

بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية، ثم بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ ونقل المسؤوليات المنوطة ببعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية إلى بعثة الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. وتابع المجلس كذلك عن كثب تطورات العملية السياسية، بما فيها إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في البلد وتنفيذ الاتفاق الموقع بين حكومة مالي والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية في واغادوغو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

### المراحل الأولى من الأزمة في مالي

عقد المجلس جلسة في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢، على خلفية حركة التمرد التي قادها الطوارق في الجزء الشمالي من البلد واستيلاء بعض عناصر القوات المسلحة في مالي بالقوة على السلطة من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً<sup>(٤٧٢)</sup>. وفي تلك الجلسة، أصدر المجلس

(٤٧٢) انظر S/PV.6741.

### عرض عام

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في مالي"<sup>(٤٧٠)</sup>. وعقد المجلس ١٢ اجتماعاً واتخذ أربعة قرارات وبيانين رئاسيين فيما يتعلق بالحالة في مالي، التي كان المجلس ينظر فيها في السابق في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا"<sup>(٤٧١)</sup>.

وتابع المجلس عن كثب تطور الأزمة في مالي منذ اندلاعها في بداية عام ٢٠١٢. وتوجت قراراته وإجراءاته، في البداية، بالإذن

(٤٧٠) عملاً بمذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/2012/961)، واعتباراً من ذلك التاريخ، أصبح المجلس ينظر في المسائل المتصلة بمالي في إطار البند المعنون "الحالة في مالي"، الذي أُدرجت فيه المسائل التي كان ينظر فيها سابقاً في إطار البند المعنون "السلام والأمن في أفريقيا".

(٤٧١) لمزيد من المعلومات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني، "جدول الأعمال"؛ والجزء الأول، القسم ١٤، "السلام والأمن في أفريقيا".